

تمويل عجز الموازنة العامة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي

Financing the public budget deficit between the positive economy and the Islamic economy

ط.د. خولة شرردود. طالبة دكتوراه، المركز الجامعي تيبازة. cherdoud.khaoula@cu-tipaza.dz

أ.د. نورالدين جليد. أستاذ. المركز الجامعي تيبازة. N_djelid@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/21

تاريخ القبول: 2021/12/15

تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز كيفية معالجة عجز الموازنة العامة في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي وتوضيح أهم الفروقات بين عناصر الموازنة العامة وأساليب تمويل العجز في كلا الاقتصادين. حيث من خلال هذا البحث اتضح أن صيغ التمويل الاسلامية هي البديل المتاح لتمويل عجز الموازنة العامة، نتيجة الآثار السلبية التي تتركها طرق وأساليب التمويل في الاقتصاد الوضعي، إذ تم التأكيد على ضرورة نشر ثقافة التعامل بالصيغ الاسلامية والحث على اصدار الصكوك الاسلامية خاصة، لما لها من فعالية ومنفعة في حل مشكلة عجز الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، الاقتصاد الاسلامي، الصيغ الاسلامية، الصكوك الاسلامية.

:Abstract

This research aims to highlight how to address the public budget deficit in both the non-Islamic economy and the Islamic economy, and to clarify the most important differences between the components of the public budget and the methods of financing the deficit in both economies.

Whereas through this research it became clear that Islamic financing formulas are the alternative available to finance the public budget deficit, as a result of the negative effects left by the methods and methods of financing in the non-Islamic economy, as it was emphasized the need to spread the culture of dealing with Islamic formulas and urging the issuance of

Islamic instruments in particular, because of their Effective and beneficial in solving the public budget deficit problem.

Keywords: Public budget deficit, Islamic economy, Islamic formulas, Islamic instruments

مقدمة:

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة ذو أهمية بالغة على المستوى العالمي، حيث تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت كيفية معالجة تمويلها والسياسات المتبعة لذلك تثير اهتمام جل اقتصاديات الدول وخبراء المالية.

تعددت طرق معالجة عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي سوء من خلال مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، إلا أن هذه المصادر قلت فعاليتها وعجوت عن تحقيق الأهداف المرجوة. وفي ظل عجز مصادر التمويل التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة (المصادر الوضعية) وما ترتب عنها من آثار سلبية لعل أبرزها التضخم، ولأن كل فكرة في الاقتصاد الوضعي تقابلها بدائل في الاقتصاد الاسلامي أكثر عدالة وحفاظا على المال العام، أدى إلى ضرورة التخلي عن وسائل التمويل التقليدية رغم تعددها وتبني العديد من الصيغ الاسلامية.

تعرضت موازنة الدولة الاسلامية منذ نشأتها إلى العجز في موازنتها العامة، وقد استطاعت علاج تمويلها بعدد الطرق، ولهذا جاء هذا البحث لتوضيح مفهوم الموازنة العامة في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، وطرح مختلف البدائل والصيغ التمويلية الاسلامية التي يمكن احلالها محل صيغ التمويل التقليدية، ومحاولة توضيح أهم الفروقات بين تمويل عجز الموازنة العامة في كلا الاقتصادين، ولذلك فإننا تم معالجة الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم طرق التمويل الاسلامية كبديل للطرق الوضعية في تمويل ومعالجة عجز الموازنة

العامة؟

وبناء على التساؤل الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما المقصود بعجز الموازنة العامة؟

_ كيف يتم تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي؟

_ ما هي طرق وصيغ التمويل المستخدمة في الاقتصاد الاسلامي؟

_ ما هي أهم الفروق بين مختلف جوانب الموازنة العامة في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي؟

وسيتم الإجابة عن الاشكالية في النقاط التالية:

_ أولاً: تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

_ ثانياً: تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي

_ ثالثاً: مقارنة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي من حيث الموازنة العامة وتمويل

العجز فيها

أولاً: تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

ظاهرة عجز الموازنة العامة ظاهرة عالمية تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي تعبر عن الوضع الذي لا تستطيع فيه الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة، وسيتم في هذا الجانب معرفة الجوانب النظرية لعجز الموازن العامة وكيفية تمويلها في الاقتصاد الوضعي.

1. تعريف عجز الموازنة العامة وأنواعه

سيتم التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بعجز الموازنة العامة، وكذا مختلف أنواعه⁷

1.1. تعريف العجز الموازني

للعجز الموازني عدة تعريف:

يعرف عجز الموازنة بأنها⁸ زيادة النفقات عن الإيرادات بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها المالية، وهو يمثل جملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها. (السبتي، وسيلة؛ علون، محمد أمين؛ عطية، حليلة؛، 2019، 79-173)

يتحقق العجز المالي عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العادية، الأمر الذي يدفع إلى اللجوء إلى القروض أو الاصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الانفاق. (كنعان، علي، 2009، 79-373)

يعرف عجز الموازنة العامة بأنها⁹ خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة، وكذا عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة. (هاني، محمد؛ مراح، ياسين، 2018، 79-79)

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف عجز الموازنة العامة:

عجز الموازنة العامة هو تلك الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة أين يكون حجم النفقات أكبر من حجم الإيرادات الواجب توفرها لتمويل الانفاق العام وذلك خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي ينجم عن² اللجوء إلى طرق وأساليب أخرى لتمويل هذا العجز، وقد يعود بالإيجاب أو السلب على الاقتصاد.

2.1. أنواع عجز الموازنة العامة

يمكن التمييز بين عدة أنواع من انواع العجز الموازني أهمها:

أ. العجز الجاري: وهو يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويل²

بالاقتراض، ويتم قياس² بالفرق الاجمالي بين مجموع أنواع الانفاق والايادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا من² الانفاق الحكومي المخصص لسد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.(قدي, عبد المجيد، 2017، صفح² 205)

ب. العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في

الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، وعلي² يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون وذلك من اجل اعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية. (بركان, مراد; بكريتي, لخضر، 2019، صفح² 13)

ج. العجز التشغيلي: يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار

التضخم (الدائنون يطالبون بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الاسعار) وهذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومن² يرتفع حجم العجز. (قدي, عبد المجيد، 2017، صفح² 207)

د. العجز الشامل: وهو يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون الأخذ

بعين الاعتبار أقساط القروض المستحقة وبين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)، وعلي² فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام. (بركان, مراد; بكريتي, لخضر، 2019، صفح² 13)

هـ. العجز الهيكلي: وهو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة، فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدرة الاقتصاد ككل بجميع مصادره. (السبتي، وسيلة؛ علون، محمد أمين؛ عطية، حليلة؛ 2019، ٢٧٤-٢٧٥)

2. أسباب عجز الموازنة العامة

يرجع عجز الموازنة العامة إلى عدة أسباب:

- _توسيع الجهاز الإداري الحكومي؛
- _تزايد الإنفاق العسكري؛
- _زيادة المدفوعات التمويلية؛
- _تأثير التضخم؛ (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2007)

ويعتبر التضخم ذو تأثير كبير على عجز الموازنة العامة في دفع الإنفاق العام للدولة نحو التزايد، نتيجة تدهور القدرة الشرائية للنقود.

كما أن زيادة أعباء الدين هي الأخرى تفسر نمو النفقات العامة للدولة مما يجبرها على الوقوع في فخ الاستدانة الخارجية.

إضافة إلى أن الجمود الضريبي وعدم تطويره وتطويره في خدمة أهداف التنمية يضعف موارد الدولة السيادية.

3. أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

يكون تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق والتي من بينها تخفيض النفقات العامة، الزيادة في الضرائب أو فرض ضرائب جديدة وغيرها، إلا أن هناك ثلاثة طرق أساسية تمثل في العناصر التالية:

- _ الاقتراض الحكومي من الأفراد والمشروعات الخاصة أي المدخرات المحلية؛
- _ الاقتراض من الدول الأخرى أي المدخرات الأجنبية؛
- _ الإصدار النقدي؛ (الأعسر، خديجة، 2016، ٢٥١-٢٥٢)

إن الاعتماد الكبير على المصادر الثلاثة السالفة الذكر يؤدي إلى حدوث خلل في الاقتصاد، حيث إن الاعتماد بنسبة كبيرة على الاقتراض المحلي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والذي ينجم عنه^[2] انخفاض الاستثمار الخاص.

كما أن القروض الخارجية هي الأخرى تؤدي لانخفاض في لأسعار صرف العملة المحلية مما قد يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات ويساهم في رفع المديونية الخارجية.

ألا^[2] إدار النقدي هو الآخر يعد من اسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتغطية النفقات العامة وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة في حالة عجزها عن الاقتراض أو زيادة الضرائب.

تظهر الآثار السلبية للإصدار النقدي في حالة ان الحكومة قد أفرطت في الإصدار خاصة إذا كان لا يقابل^[2] انتاج حقيقي، وبالتالي فإن قيمة النقود سوف تتدهور نتيجة التضخم المالي، كما أن^[2] إذا أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج فإن هذا حتما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية.

أما إذا تم النظر إلى عجز الموازنة العامة من وجهة الانفاق والإنتاج فإن هذا العجز سوف يمثل طلباً إضافياً على السلع والخدمات المعروضة في السوق ومن^[2] الطريقة لمواجهة هذا الطلب الإضافي هي:

_ استرداد سلع إضافية من العالم الخارجي، أي زيادة العجز في الميزان التجاري؛

_ رفع اسعار الفائدة المحلية وبالتالي خفض الاستهلاك المحلي؛

_ تصعيد التضخم، لإجبار الأفراد على شراء قدر أقل من السلع في حدود دخولهم المحدودة؛ (الأعسر،

خديجة، 2016، [2] ف 252)

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول النامية تعاني من انخفاض في المدخرات مما يدفعها إلى الاقتراض الخارجي والإصدار النقدي، الأمر الذي بدوره إلى تراكم الديون الخارجية.

كما تؤدي القروض الخارجية على خلاف القرض الداخلي إلى تدخل الدول الأجنبية المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقرضة، أو قد تفرض شروط معينة لا تتفق مع سياسة الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية. (م^[2]مود عمارة، رانيا، 2015، [2] ف 59)

4. آثار عجز الموازنة العامة

يمكن تقسيم آثار عجز الموازنة العامة إلى: (بن علي، بلعزوز، بن علي، بلعزوز، محمد، محمد الطيب،

2008، [2] ف 236_237)

1.3 الآثار الإيجابية:

_ الأثر على تدعيم استهلاك العائلات؛

_ الأثر على انعاش استثمارات المؤسسات (أثر Havelmoo)؛

2.3. الآثار السلبية:

_ أثر الإزاحة: ويكون بإحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، وينجم عن الزيادة في الانفاق العام من خلال زيادة العبء الضريبي، فيتقلص حجم الانفاق الاستثماري؛

_ تدهور الحسابات الخارجية وذلك نظرا للعلاقة الموجودة بين عناصر الميزانية العامة وعناصر ميزان المدفوعات (العجز التوأم)؛

_ الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية بحيث أن² يمكن للأفراد استخدام الفائض لشراء السلع الأجنبية في ظل اقتصاد مفتوح، وهذا ما يعني أن المضاعف يقع أثره على المؤسسات الأجنبية؛

_ التفكير بالعقلية الكينزية فقط، فحسب كينز يحدد الأعوان سلوكهم الاستهلاكي على أساس الدخل الجاري، أما وفق فريدمان فإن سلوك الأعوان يتحدد على أساس دخلهم الدائم، ومن هنا فإن تقدير الميزانية يعتمد على دراسة هذه السلوكيات ويكون خاطئاً؛

ثانياً: تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي

سيتم التطرق في هذا الجانب إلى الطرق والأساليب التي يتم بها تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، من خلال استعراض مبادئ التمويل الاسلامي وسمات² ومختلف الطرق والصيغ الاسلامية لمعالجة العجز في الموازنة العامة.

1. مبادئ التمويل الاسلامي

إن أهم المبادئ التي يقوم عليها التمويل الاسلامي هو استبعاد الربا من كل المعاملات سواء بين الأفراد فيما بينهم، أو بين الأفراد والحكومة، وقد بين القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى { وأحل الله البيع وحرم الربا } سورة البقرة آية 275.

وتتمثل أهم مبادئ التمويل الاسلامية في: (المومني، محمد، 2014، ف2 ف2 281_282)

_ البيع بثمن مؤجل بحيث يتم تقديم الموارد الأولية من عناصر الانتاج أو السلع المنتهية إلى التجار أو الصناع كما في بيع المرابحة للأمر بالشراء، أو يكون بإجارة وهي عبارة عن بيع المنفعة بثمن مؤجل.

_ التمويل على أساس المشاركة في الانتاج ويتمثل بتقديم بعض عوامل الانتاج دون مقابل عند دفعها، على أن يشترك صاحبها مع العامل في الناتج.

_ يكون التمويل على أساس المساهمة في توزيع الربح أو الخسارة، كالشاركة والمشاركة.

2. الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الاسلامي

تقسم الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الاسلامي إلى

1.2. الإيرادات العامة

وتنقسم هي الأخرى إلى:

- إيرادات عامة دورية: وتشمل الخراج، الرسوم، إيرادات أملاك الدولة، الجزية، الزكاة.
 - إيرادات عامة غير دورية: وتشمل الضرائب، القروض العامة، الاصدار النقدي.
- ويعرف الفكر المالي الاسلامي توظيف الضرائب بأنّها إجراء مؤقت يلجأ إليه ولي الأمر لمواجهة ظروف غير عادية، إذا كانت الخزينة عاجزة عن تمويل الأعباء العامة التي تتطلبها مثل هذه الظروف وهو محدد بالمقدار الذي يكفي لدفع هذه الظروف ومواجهتها، والتوظيف الضريبي في الفقه الاسلامي قائم على أن في المال حقاً سوى الزكاة، وأن التوظيف يكون بسبب عارض. (عراب، الزهراء؛ علالي، فتية، 2010، 07)

كما يمكن اللجوء إلى القروض كمورد غير دوري إذا لم تكن موارد الدولة العادية كافية لتغطية الانفاق العام، وتعتبر مصدراً استثنائياً من مصادر الإيرادات العامة في المالية العامة الاسلامية، تلجأ إليه الدولة في حالات الأزمات والحروب من أجل تغطية نفقات غير متوقعة، وتحصل الدولة على القروض من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية والمصارف المقيمة داخل اقليمها، لتغطية النفقات الضرورية عندما لا تكفي الإيرادات السابقة العادية، ولا شك أن تكون عمليات الاقتراض خالية من الربا. (عراب، الزهراء؛ علالي، فتية، 2010، 09)

2.2. النفقات العامة

وتنقسم إلى:

- نفقات عامة مخصصة؛
- نفقات عامة غير مخصصة؛

الجدول رقم(01): الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي

موازنة الجزية والعشور عن السنة المالية			
المبلغ	النفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب1: رواتب للخليفة والولاة والقضاة وغيرهم		باب1: موارد غير مخصصة
.....	باب2: نفقات جارية (إعانات ومعاشات ومصروفات جارية)		بند1: موارد الخراج بند2: الجزية بند3: العشور
.....	باب3: مشروعات عامة		
.....	جملة النفقات العامة		جملة الإيرادات غير المخصصة
موازنة الزكاة عن السنة المالية			
المبلغ	النفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب1: رواتب العاملين عليها		موارد الزكاة
.....	باب2: نفقات جارية- إعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبل الله		
	جملة النفقات العامة		جملة الإيرادات العامة

المصدر: هزري طارق ولباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخله مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي، يومي 23_24 فيفري 2011، ص 19.

3. سداد عجز الموازنة العامة في الفكر الاسلامي

يرى علماء الاقتصاد الاسلامي أن الأصل في الموازنة العامة بالدولة الاسلامية تتحاشى الوقوع في فخ العجز، بحيث يتم الوقوف أولا على حجم الإيرادات ثم تحدد النفقات في حدود هذه الإيرادات، إذ على ولي الأمر أن يقوم بمجموعة من الخطوات هي: (عثماني، احسين؛ جوادي، سميرة، 2017، 227-215) _ دعوة الأغنياء والقادرين على التبرع لسد العجز بين النفقات والإيرادات؛

_ اللجوء إلى القرض الحسن من المواطنين بشرط توفر القدرة على السداد؛
_ حق ولي الأمر في التوظيف في أموال الأغنياء (أي فرض ضرائب)، ولكن هذا الحق مقيد بشروط منها أن يكون هناك حالة اجتماعية نظرا لعدم كفاية الزكاة ... الخ.
إن جميع العناصر سالفة الذكر تعكس حالة الثقة بين ولي الأمر والمواطنين فأغنياء المجتمع مدعوون للتبرع لسد العجز، دون أن ننسى دور المؤسسات الرقابية بالدولة حتى لا تتحول مشكلة العجز إلى قضية بلا مسؤول ولا محاسبة.

4. طرق تمويل عجز الموازنة العامة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة في النظام المالي الاسلامي بعدد الطرق التي تتماشى والشريعة الاسلامية، ويمكن ايجازها فيما يلي: (عثماني، احسين، جوادي، سميرة، 2017، 16) ^[2]
_ **تعزيز الإيرادات:** حيث يتم تحصيل الإيرادات لسنة قادمة، أين يمكن تعزيز بعض الإيرادات على سبيل المثال: إيجارات أملاك الدولة لأكثر من الفترة المحددة كما يمكن للدولة أن تتعهد ببيع بعض الموارد مثل: البترول واستلام ثمنها مقدما.
_ **الاقتراض العام:** ويكون ذلك وفق أطر الشريعة الاسلامية ولا يكون الاقتراض إلا لحاجة ضرورية مع القدرة على السداد ورد مثل قيمة هذا القرض وهذا لا يوجد في ^[2] شبه الربا، مع استنفاد كافة صيغ التمويل للقطاع العام من قبل القطاع الخاص مثل: المراجعة، المشاركة.
_ **الضرائب:** وهي من وسائل تمويل العجز بحيث تفرض لتغطية الضروريات التي لا تستطع الإيرادات العادية تغطيتها، كما أن الفقهاء وضعوا الحالات التي يجوز فيها فرض الضرائب والتي من بينها وجود حاجة حقيقية للمال ولا يوجد مورد آخر.

5. بعض ^[2]بيع التمويل الاسلامي لمعالجة العجز الموازني

1.5. التمويل على أساس المضاربة

عمليا تستخدم المضاربة كثيرا في عالم المالية الاسلامية لتدبير السيولة (مثل حسابات الاستثمار مع توزيع الأرباح والخسائر في إطار يتصرف من خلال ^[2] البنك الاسلامي كمضارب والمستثمر كرب المال)،

وتستخدم هذه الاداة كذلك من اجل وضع هياكل اخرى للتمويل الاسلامي. (مجلس القيم المنقولة، 2011، ف2ة19)

يتم توزيع الأرباح وفق نسب محددة تعاقدية لكن على عكس المشاركة، فالخسارات يتحملها فقط المستثمرون، ويستند هذا المبدأ على فكرة كون مشاركة المدبر من خلال مجهوداته وتجربته لها قيمة.

الجدول رقم(02): أنواع المضاربة

من حيث اطراف المضاربة	ثنائية الأطراف	ثلاثية الأطراف
من حيث شروط المضاربة	مطلقة	مقيدة
من حيث دوران رأس المال	موقوتة	مستمرة

المصدر: من اعداد الباحثان

وتعد سندات المضاربة أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة، وتستطيع الدولة أن تستخدم هذه الصيغة لتمويل عجز موازنتها عن طريق طرح سندات المضاربة بدلا من سندات الخزينة، وذلك بغية تعبئة الأموال اللازمة لتمويل انفاقها العام.

2.5. التمويل على أساس المشاركة

المشاركة من أدوات الاستثمار المالية طويلة الأجل وذات الصفة الجماعية، حيث تستخدمها المؤسسات المالية للإسهام في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة، فتصبح المؤسسة أو المصرف المشارك مالكا لحصة في راس المال بصفة دائمة تستحق نصيبا من الأرباح، وتستمر هذه الأرباح إلى حين انتهاء الشركة. (قندوز، عبد الكريم، 2008، ف2ة128)

الجدول رقم (03): أنواع المشاركات

المشاركة الثابتة	المشاركة المتناقصة	المشاركة المتغيرة
وهي طويلة الأجل تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأسمال المشروع مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية	وهي المشاركة المنتهية بالتملك، وفي هذه الصورة تقوم المؤسسة المالية الاسلامية بالاشتراك مع عميل بتمويل	وهي البديل عن التمويل بالحساب المدين، حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ

هذا المشروع، وما ينتج عنه ² من ربح أو خسارة وتبقى لكل طرف حصص ثابتة في المشروع.	المشروع المطلوب، حيث تؤول ملكية المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها.	حصته ² من الأرباح النقدية.
--	--	---------------------------------------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية

والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2008، ص ص 129، 130.

تستطيع الدولة توفير رؤوس الأموال عن طريق اصدار أسهم تملك، حيث تطرح أسهم هذه الشركات للبيع بهدف تمويل مشروع جديد، ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة.

3.5. التمويل على أساس المراهبة²

وتستخدم صيغة المراهبة لمساعدة الانتاج المحلي على التوسع في التسويق ولزيادة التبادل التجاري، وتعتبر المراهبة عن عملية بيع سلعة بسعر التكلفة مع إضافة ربح معلوم يتفق عليه² البائع والمشتري، تطورت هذه الصيغة وأصبحت تعرف بالمراهبة للأمر بالشراء بهدف تمكين الافراد والهيئات من الحصول على السلع التي يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب، وتتضمن هذه الصيغة عملية مركبة ما بين الوعد بالشراء والوعد بالبيع والمصارف الاسلامية لا تنفذ هذا البيع إلا بعد تملك محل التعاقد، فهي مواعدة بين المصرف والعميل تتضمن وعدا من العميل بالشراء في حدود الشروط المعدة عنها، ووعدا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء طلبا لهذه الشروط. (عثماني، احسين؛ جوادي، سميرة، 2017، ²ف 17)

6. الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة

1.6. تعريف الصكوك الاسلامية:

يقصد بالصكوك الاسلامية تحويل الأصول غير السائلة والمدة للدخل إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الاصول، ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول. (بن عمارة، نوال، 2011، ²ف 254)

الصكوك الإسلامية هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه² بنسبة ملكية كل منهم فيه². (دوابة، أشرف محمد، 2008، ²ف 03)

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصكوك المالية الاسلامية أنها شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً في الملكيات مضمونة بأصول غير سائلة، يتم بيعها بمراعاة ضوابط التمويل الاسلامي.

2.6. أهمية الصكوك الإسلامية اقتصادياً:

تتمثل أهمية الصكوك الإسلامية في:

- تمويل المشاريع وترشيد الإنفاق الحكومي.
- الصكوك الإسلامية كبديل للسندات الربوية تساعد في تنفيذ أهداف السياسة النقدية من خلال استحداث عدد من الصكوك.
- علاج مشكلة البطالة والأموال المعطلة.
- تمويل عجز موازنة الدولة (استخدام صكوك المضاربة في تمويل المشاريع الكبرى).
- تجميع وتعبئة المدخرات.

3.6. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- تصدر الصكوك الإسلامية بفئات متساوية القيمة، فهي عبارة عن حصص معلومة في مشروع معين.
- يتم إصدارها وتداولها وفق الضوابط الشرعية.

4.6. أنواع الصكوك المالية الإسلامية

يمكن توضيح أنواع الصكوك المالية الإسلامية كالتالي:

الجدول رقم (04): أنواع الصكوك الإسلامية

نوع الصك	التعريف والخصائص
صكوك السلم	وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتأمين رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.
صكوك الاستصناع	وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة.

٢٧	لكوك المزاب	من الأدوات التمويلية الناتجة عن المديونية، وهي وثائق متساوية القيمة يتم إدارتها لتمويل شراء سلعة المزاب ^{٢٧} .
٢٨	لكوك المشاركة	وثائق متساوية القيمة يتم إدارتها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطويره، أو تمويل نشاط ..إلخ، ويصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك.
٢٩	لكوك المضاربة	وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية.
٣٠	لكوك المزارعة	يتم إدارتها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة.
٣١	لكوك المساقاة	هي وثائق متساوية القيمة يتم إدارتها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس هذه المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.
٣٢	لكوك المغارسة	هي وثائق متساوية القيمة يتم إدارتها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلب هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.
٣٣	لكوك الوكالة	وثائق تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالإستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.
٣٤	شهادات الإستثمار الإسلامي	تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها وجوهرها، في هذا النوع يكون أصحاب الودائع والشهادات هم أرباب المال، حيث تقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الاتفاق على نسبة الربح وت ^{٣٤} مل رب المال الخسارة.

المصدر: صديقي أحمد وعبد الرحمن عبد القادر، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات

البنوك الإسلامية " الصكوك الإسلامية أنموذجا"، ص ص 141_144.

تستطيع الحكومات أن تعالج وتمول عجز موازنتها العامة عن طريق إصدار مجموعة من الصكوك

الإسلامية وذلك من خلال:

_ تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك المشاركة: حيث تقوم بإصدار هذه الصكوك واستثمار

حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل؛

- _ تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك المضاربة: حيث تصدر الحكومات صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح على أساس المضاربة؛
- _ تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك المراقبة: يمكن لصكوك المراقبة أن تساهم في تمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات؛
- _ تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك الاجارة: ويمكن استعمالها في عمليات السوق المفتوحة أو من خلال الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات المالية؛

الجدول رقم (05): فعالية النظام المالي الاسلامي في علاج عجز الموازنة العامة

التوجهات العامة	حجم القطاع العام	الانفاق العام	الايادات العامة	القروض	المعايير المستخدمة	أولويات طرق المعالجة
النظام الاسلامي	اعطاء دور محدد للدولة _ تدعيم القطار الخاص	ترشيد الانفاق العام وترتيب أولوياته، مع وضع حدود للإنفاق	تنمية الايرادات من خلال تحسين الجباية الضريبية. فرض ضرائب تصاعدية. تخفيض سعر الضريبة وتوسيع قاعدتها.	طرح مفهوم جديد للقروض. وضع ضوابط محددة للقروض.	استخدام معايير وقائية وعلاجية، بحيث تنظر نظرة شمولية للعلاج.	_ يعمل على تنمية الايرادات. العمل على وضع أولوية للنفقات العامة.

المصدر: أحسين عثمان وجوادي سميرة، "التمويل الاسلامي، بين تدييات العجز في الموازنة العامة و ناعة التميز في تطبيق التكافل الاجتماعي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجائر، ديسمبر 2017، ص 20.

ثالثاً: مقارنة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي من حيث الموازنة العامة وتمويل العجز

فيها

سيتم في هذا الجانب المقارنة بين كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي من حيث الموازنة العامة وطرق تمويلها.

1. من باب الموازنة العامة

تتمثل أهم الفروقات من حيث الموازنة العامة بين كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي في مجموعة العناصر التالية: (هزريشي، طارق؛ لباز، الأمين، 2011، ص 18)

_ مفهوم الموازنة في الفكر الاسلامي كان أسبق من الفكر الوضعي، وذلك كون الموازنة في الاسلام مصدرها الوحي الذي لا تشوبه الظنون عكس الفكر الوضعي الذي أصلاً بشري ينتاب القصور.

_ ملامح المالية العامة كانت في الفكر الوضعي أكثر انفتاح وهذا بسبب كثرة الأزمات المالية التي دفعت المفكرين إلى ارسال دعائم مالية متينة عكس الاقتصاد الاسلامي الذي يتصف بالاستقرار.

_ مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي تتنافى مع نظيرتها في الاقتصاد الوضعي، ويظهر ذلك في كل من مبدأ عدم التخصيص، مبدأ التوازن في الاقتصاد الوضعي، يقابل مبدأ التخصيص، مبدأ عدم التوازن في الاقتصاد الاسلامي.

2. من حيث مصادر تمويل العجز الموازني

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): مقارنة بين مصادر تمويل العجز في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد

الاسلامي

الاقتصاد الاسلامي	الاقتصاد الوضعي
● المصادر الدورية ○ الزكاة ○ الوقف ● المصادر الحديثة ○ سندات المقارضة ○ أسهم المشاركة ○ سندات الايجار ○ سندات الاستصناع ○ أسهم الانتاج ○ تعجيل الزكاة	● المصادر الجبائية ○ الضرائب ○ الرسوم ● المصادر الائتمانية ○ القروض العامة ○ القروض الخارجية ● التمويل التضخمي

المصدر: هزرتشي طارق ولباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخله مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي، يومي 23_24 فيفري 2011، 18.

تقوم كل صيغ التمويل الاسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة باستثناء الزكاة على عكس الاقتصاد الوضعي، كما ان الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي تكون في وثيقة واحدة تشمل جميع الايرادات والنفقات، على عكس الاقتصاد الاسلامي أين تكون وثيقة واحدة.

خاتمة

إن إيجاد صيغ وطرق جديدة لتمويل عجز الموازنة أصبح أمراً ملحا وضروريا، وذلك نتيجة سلبات الطرق التقليدية والتي تنجم عنها آثار وخيمة كالتضخم، المديونية...الخ، والتي ينجم عنها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إذ أن كل من رفع الضرائب وتخفيض الانفاق وكل الطرق سالفه الذكر تؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار إلى جانب أنها لا تحظى بالقبول العام، كما أن الاصدار النقدي في الدول التي تتسم بضعف الجهاز الانتاجي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ولعل أفضل بديل متاح هو صيغ التمويل الاسلامية، حيث تختلف طرق و أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي عن نظيرتها في الاقتصاد الوضعي، وينجم هذا الاختلاف عن الفروقات في مكونات الموازنة العامة سواء من حيث الإيرادات أو النفقات في كلا الاقتصادين. تتمثل أهم أدوات تمويل العجز في الاقتصاد الاسلامي في كل من صيغ المضاربة، المشاركة، المرابحة.. الخ، إلى جانب اصدار الصكوك الاسلامية حيث أنها سوف تساهم في تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة.

ومما سبق وجب التشجيع على نشر ثقافة صيغ التمويل الاسلامية، واصدار الصكوك الاسلامية والاعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذا العمل على تطوير آليات اصدار التعامل بهذه الصيغ لجذب المستثمرين.

قائمة المراجع

- الأعسر، خديجة. (2016). *اقتصاديات المالية العامة*. مصر: دار الكتب المصرية.
- السبتي، وسيلة؛ علون، محمد أمين؛ عطية، حليلة؛ (2019). عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها في الاقتصاد. *الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 05 (01)، صفحة 173.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (مايو/ أيار، 2007). عجز الموازنة: المشكلات والحلول. *جسر التنمية*، 06 (63).
- المومني، محمد. (جوان، 2014). عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي. *أبحاث اقتصادية وإدارية*، صفحة 281_282.
- بركان، مراد؛ بكريتي، لخضر. (2019). دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج _ حالة الجزائر. *الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 03 (01)، صفحة 13.

بن علي، بلعزوز; بن علي، بلعزوز; احمد، محمد الطيب. (2008). *دليلك في الاقتصاد*. الجزائر: دار الخلدونية.

بن عمارة، نوال. (2011). *الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية: تجربة السوق المالية الاسلامية الدولية _ البحرين _*. الباحث (09)، صفحة 254.

دوابة، أشرف محمد. (2008). *إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية*. تأليف جامعة حسية بن بوعللي (المحرر)، *الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات*، (صفحة 03). الشلف.

عثماني، احسين; جوادي، سميرة. (ديسمبر، 2017). *التمويل الاسلامي بين تحديات العجز في الموازنة العامة وصناعة التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي*. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 02(02)، صفحة 15.

عراب، الزهراء; علالي، فتيحة. (2010). *خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الاسلامي*. تأليف المرك الجامعي بغرداية (المحرر)، *الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل*، (صفحة 07). غرداية.

قدي، عبد المجيد. (2017). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

قندوز، عبد الكريم. (2008). *الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق*. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

كنعان، علي. (2009). *الاقتصاد المالي*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

مجلس القيم المنقولة. (2011). *المالية الاسلامية*.

محمود عمارة، رانيا. (2015). *المالية العامة (الايادات العامة)*. الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

هاني, محمد; مراح, ياسين. (2018). العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000_2015. /الدراسات التجارية والاقتصادية /المعاصرة, 01(02), صفحة 79.

هزريشي, طارق; لباز, الأمين. (2011). دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. الاقتصاد الاسلامي, (صفحة 18).